مجتمع

جامعة قطر تتقدم بتصنيف «تايمز للتعليم العالي»

حققت «جامعة قطر» تقدماً جديداً في تصنيف «تايمز للتعليم العالي» للجامعات، بحسب الاختصاصات، للعام 2021، ليشمل هذا العام معظم الاختصاصات إلى جانب دخول اختصاصات جديدة لأول مرة في هذا التصنيف الدولي. وقد حققت الجامعة تقدماً في جميع الاختصاصات، لتسجل المرتبة بين 301- 400، في اختصاصات الأعمال والاقتصاد، و101- 125 في علوم الحاسوب، و301- 400 في التربية، و126- 150 في الهندسة، و251- 300 في العلوم الفيزيائية، و301- 400 في العلوم الاجتماعية، و176- 200 في العلوم السريرية والصحية. (قنا)

إيطاليا: تجنيس أكثر من مليون منذ 2012

أظهر ملف إحصائي إيطالي زيادة أعداد الحاصلين على الجنسية لأسباب يعترف بها التشريع. وكشفت النسخة الثلاثين للملف الإحصائي عن الهجرة لعام 2020، أنّ «ذروة عمليات الاستحواذ على المواطنة الإيطالية كانت عام 2016، حين جنّس 200 ألف شخص». تابعت أنّه «بعد الانخفاض المسجل عامي 2017 و2018، ارتفع عام 2019، عدد الأشخاص الذين أصبحوا إيطاليين عبر التجنيس، مع تسجيل 127 ألف شخص، بزيادة نسبتها 13 في المائة عن 2018». وهكذا، بات عدد الحاصلين على الجنسية الإيطالية منذ عام 2012 أكثر من مليون. (آكي)

(ريمون رودج/ فرانس برس)

عالق بسبب سمنته

تقدّم رجل يعاني من السمنة المفرطة، عالق منذ أشهر داخل منزله في بربينيان (جنوب غرب فرنسا)، بدعوى ضد مجهول، اعتبر فيها أنّ حياته في خطر ما لم يتم إجلاؤه سريعاً، بحسب ما قال محاميه. وشاركت «الرابطة الوطنية لمكافحة السمنة» في تقديم دعوى آلان بانابيير (الصورة) في شأن «الامتناع عن مساعدة شخص في خطر». ويعيش الرجل البالغ من العمر 53 عاماً والذي يتجاوز وزنه 300 كيلوغرام في منزل يفتقر إلى أدنى المقوّمات الصحية يقع في حي شعبي بوسط المدينة، بحسب محاميه جان كودونييس. وأشار المحامي إلى أن موكّله «تعرّض للسقوط في منزله في يوليو/ تموز 2019 وأصيب بكسر في ساقه على الأرجح». وقد أرسل كودونييس قبل أيام كتاباً إلى وزير الداخلية الفرنسي، جيرالد دارمانان، نبهه فيه إلى «ضرورة التدخل بصورة عاجلة». وذكّر المحامي في الدعوى التي قدّمها إلى النيابة العامة أنّ عدداً من السلطات المحلية في المنطقة على عِلم بوضع موكّله.

ووافق بانابيير مطلع أغسطس/ آب الماضي على اتفاق لإجلائه يقضي بتدمير واجهة المبنى لإخراجه من مكان إقامته، لكنّ هذا الاتفاق لم ينفذ عملياً. وقال المحامي كودونييس إنّ أجهزة الإنقاذ أبلغته بأنّها «تنتظر الأوامر فقط» شاكياً من أنّ موكّله «أصيب بوهن حاد، ويعاني مرضاً في القلب». وأضاف: «أخبرني أنّ تقرحات الفراش ظهرت لديه، وأنّه ينزف». وأكد المحامي أنّه في «وضع سيئ جداً ومعقّد للغاية على المستوى الصحي». (فرانس برس)

الأناضول... تاريخ من الزلازل

إسطنبول ـ **ياسر غريب**

الدمار الذي أصاب مدينة إزمير التركية، غربي الأناضول، محزن حقاً، لكن الجيولوجيين يعلمون أنّ هذا الزلزال العنيف لن يكون الأخير في الأناضول، فالمنطقة بأسرها تعيش فوق تصدعات أرضية عديدة تجعلها واحدة من أكثر مناطق العالم عرضةً للكوارث الطبيعية. في سنة 2009، أنشأت الحكومة التركية «هيئة الكوارث والطوارئ» (AFAD) واستصدرت قوانين خاصة بالإعمار من أجل الالتزام بالبناء المقاوم للزلازل. بالرغم من ذلك، يرى باحثون أتراك متخصصون في الكوارث الطبيعية أنّ الإجراءات المتخذة ليست كافية، ويجب اتخاذ المزيد من التدابير لمواجهة زلازل قوية آتية لا محالة. يتجاوز عدد الزلازل الكبيرة التي جرى تسجيلها في مدينة القسطنطينية (الآستانة وإسلامبول لاحقاً ثم إسطنبول) منذ نشأتها حتى دخول السلطان محمد الفاتح أكثر من 50 زلزالاً عنيفاً. وفي عهد السلطان بايزيد الثاني، وقع زلزال كبير في سنة 1509 قضى على معظم مباني المدينة، واستمرت الهزات الأرضية اللاحقة به 45 يوماً، إلى حدّ أنّ المؤرخين العثمانيين أطلقوا عليه «نهاية العالم الصغرى». وفي 1766 وقع زلزال مركزه خليج إزميت، كان من آثاره تدمير عدد من المساجد الأثرية، أبرزها جامع السلطان محمد الفاتح الذي أعاد بناءه السلطان مصطفى الثالث سنة 1771. وفي عهد السلطان عبد الحميد، ضرب زلزال كبير مدينة إسطنبول سنة 1894.

ومنذ بداية القرن العشرين، كان الزلزال الذي ضرب أرزينجان، شرقي تركيا، سنة 1937، هو الأعنف في التاريخ الحديث، إذ بلغت قوته 8,1 درجات بمقياس ريختر، فدُمّرت المدينة تماماً، ومات نحو 35 ألف شخص، وبعدما أعيد بناء المدينة تعرضت لزلزالين آخرين في 1984 و1992. وفي 1983 تعرضت أرضروم شمال شرقي تركيا لزلزال درجته 6,6 درجات بمقياس ريختر راح ضحيته نحو 1340 شخصاً. زلازل أخرى مؤثرة أصابت مناطق كوجالي ودوزجي وإزميت بالقرب من إسطنبول في 1999، وأفيون قره حصار على بحر إيجه في 2002، ووان شرقي تركيا في 2001، وبينغول شرقي تركيا في 2003. وفي 17 أغسطس/آب 1999 تعرضت إسطنبول لزلزال عنيف راح ضحيته أكثر من 18 ألف شخص بالإضافة إلى إصابة نحو 20 ألفاً.

مؤخراً، دأبت وسائل إعلام تركية على استضافة خبراء في مجال الكوارث الطبيعية، وقد تنبأوا جميعاً بكارثة مقبلة. الدكتور محمد فاتح آلطان، تحدث عن خط تصدع شمالي الأناضول، وذكر أنّه يتحرك تدريجياً باتجاه الغرب بصورة منتظمة، متوقعاً وقوع زلزال كبير في إسطنبول قد تبلغ قوته 7,5 درجات بمقياس ريختر، وأنّه سيكون زلزالاً مدمراً سيتضرر منه ملايين الناس. وتوقع الدكتور خلوق أوزنار، بدوره، أنّ زلزالاً مقبلاً سيكون مركزه قاع بحر مرمرة درجته 7,2 بمقياس ريختر، وأنّه سيضرب البلاد خلال السنوات القليلة المقبلة، وذكر أنّ منطقة الأناضول تنجرف سنوياً نحو الغرب بمقدار 2,5 إلى 3 سنتيمترات، وأنّها تصل إلى 3,5 إلى 4 سنتيمترات في منطقة غرب بحر إيجه. أما الدكتور خالد الشوبكي، فأوضح أنّ هناك حركة دائمة للصفيحة الأرضية في منطقة الأناضول، وهي تتعرض للضغط من ثلاث صفائح أخرى في وقتٍ واحدٍ من الشرق والجنوب، مشيراً إلى أنّ الشق الذي يحدثه ضغط الصفائح يتوسع بسرعة كبيرة تنبئ بأنّ الزلزال المقبل سيكون مدمراً.

في زلزال إزمير الأخير، يوم الجمعة الماضي، سقط أكثر من خمسين قتيلاً، وأصيب نحو 900، وسط أعمال إنقاذ مستمرة تحت أنقاض أكثر من 20 مبنى مهدماً، ونزوح عن المباني السكنية المنهارة والمتصدعة، ودعوات إنسانية من خارج إزمير لاستقبال الأسر المتضررة. مركز الهزة الرئيسية كان على عمق 16,54 كيلومترا في قاع بحر إيجه، على بعد 17 كيلومتراً من سواحل مدينة سفيريهسار، بلغت قوة الزلزال 6,6 درجات. استمر الزلزال لمدة 30 ثانية، وأعقبته هزات تابعة أقل قوة، بالإضافة إلى تسونامي جزئي تسبب في وصول مياه البحر إلى المباني السكنية والطرقات.

تصدعات إزمير

زلزال إزمير الأخير، يوم الجمعة الماضي، ليس الكارثة الأولى التي تحلّ بالمحافظة الواقعة في غرب الأناضول، فقد تعرضت في القرن التاسع عشر لزلزال عنيف دمر نصفها تقريباً. ويقول الخبراء إنّه إذا كانت إسطنبول تقع فوق خط واحد من تصدعات القشرة الارضية، فإنّ إزمير تقع فوق 13 نقطة مختلفة من التصدعات.

تحقيق

ينزف اليمن العشرات من كوادره الطبية في المعركة ضد كورونا. المعركة في الأساس غير متكافئة إذ إنّ المنظومة الصحية والوقائية متهالكة، ما يجعل الأطباء والممرضين والعاملين الصحيين أكثر عرضة للعدوى، وبالتالي الوفاة

أطباء اليمن

كورونا يقتل المدافعين عن صحة المواطنين

لكنّ مصادر صحية تقول إنّها جاءت في الوقت الضائع بعدما قتل الفيروس كوكبة من الكوادر، فضلاً عن انحساره بشكل كبير. وما زال فيروس كورونا يشكل لغزاً غامضاً في الشارع اليمني، فبعد تحذيرات دولية بأنّ الوباء قد يقضّي على عشرات الآلاف وتوقعات بمليون إصابة، لم تسجل السلطات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً، منذ العاشر من إبريل/ نيسان الماضي إلا نحو الفي و62 إصابة، فيما تكتمت السلطات الحوثية بصنعاء عن حقيقة الوباء، وأرجعت ذلك إلى استراتيجية خاصة لحماية المجتمع من الهلع. وفي إطار الرقم الذي أعلنته لجنة الطوارئ التابعة للحكومة الشرعية، توفي نحو 600. لكنّ منظمات أممية تقول إنّ هذه الأرقام لا تعكس دقة ما حدث على الأرض، وتعيد ذلك إلى عجز السلطات اليمنية عن اكتشاف حقيقة الوباء. وبحسب أحدث الأرقام من نقابة الأطباء اليمنيين ومنظمة الصحة العالمية، يبلغ معدل وفيات كورونا باليمن 29 في المائة من إجمالي الإصابات المسجلة، وهو أعلى بخمس مرات من المتوسط العالمي الذي يقل قليلاً عن ستة في المائة. وتمثل وفيات الأطباء نحو 19 في المائة من إجمالي عدد الوفيات المعلنة، وهو رقم كبير وأعلى بسبع مرات عن المعدل العالمي.

ويقول أطباء يمنيون، إنّ وفاة 105 من العاملين في القطاع الصحي، يمثل كارثة في بلد يعاني من النقص المزمن في المهنيين الطبيين، وخسارة تمتد إلى المجتمع بأسره والبلد عموماً، لا سيما أنّ بعض أولئك الذين لقوا حتفهم كانوا من كبار الأطباء ومن القادة في مجالاتهم، وخسارتهم لا تعوض. وأودى الفيروس، بحياة ثلاثة من أبرز الأطباء اليمنيين، على رأسهم ياسين عبد الوارث، أحد كبار علماء الأوبئة باليمن، وسالم صالح محمد العمري، رئيس قسم الطب الباطني في جامعة عدن والدكتور عارف أحمد علي، اختصاصي الصحة العامة.

وعلى الرغم من حزم السلطات الصحية اليمنية بانحسار الوباء خلال الأسابيع الخمسة الماضية بشكل كبير، فإنّ الطبيب اليمني المقيم في ألمانيا، مروان الغفوري، يعتبر الرقم المسجل لوفيات الأطباء باليمن، بأنّه يعطي مؤشراً عن مستوى تفشي الوباء والعدد الحقيقي للوفيات من جراء كورونا. يقول الغفوري، عبر «فيسبوك» «سنلاحظ أنّ هناك معادلة ما للوفيات كالتالي: مقابل كلّ طبيب يفقد حياته بسبب كورونا، هناك ما بين 200 إلى 600 شخص عادي يفقدون حياتهم، وإذا وقفنا في الوسط، عند الرقم 400، فإنّ توقعاتنا تذهب إلى احتمال وفاة 36 ألف شخص بفيروس كورونا في اليمن».

وباستثناء محافظة حضرموت التي تسجل أرقام إصابات شبه يومية منذ عيد الأضحى الماضي، توقفت المختبرات المركزية بمحافظتي تعز وعدن عن تسجيل إصابات جديدة منذ أكثر من 6 أسابيع. وتظهر الإحصائية الرسمية الصادرة من لجنة الطوارئ الحكومية، أنّ محافظة حضرموت، بؤرة تفشي فيروس كورونا باليمن بأكثر من 950 إصابة، سجلت خلال شهر أغسطس/ آب الماضي، 178 إصابة و74 وفاة، فيما لم تسجل محافظة تعز، خلال الفترة نفسها سوى 11 إصابة فقط من دون أيّ وفيات. ولا تعرف الأسباب الحقيقية وراء الانحسار الغامض بمدينة تعز، ويقول مسؤول في المختبر المركزي لـ«العربي الجديد» إنّ أبواب المختبر ما زالت مفتوحة وهناك وفرة في محاليل الفحص، لكنّ الإصابات تكاد تكون معدومة في جميع مراكز العزل داخل المدينة. ويشير إلى أنّ الأيام الأخيرة من مايو/ أيار الماضي حتى مطلع يونيو/ حزيران الماضي، شهدت ذروة الإصابات، وكان هناك نقص حاد بمحاليل الفحص، لكنّ الناس كانوا يتعاملون مع أعراض كورونا باعتبارها حُمّيّات عابرة، وربما لهذا السبب قد يكون المجتمع اكتسب ما يعرف بمناعة القطيع.

وعلى الرغم من الانحسار الحاصل في البيانات الرسمية، كشف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في أحدث بيان له حول الوضع الصحي، إن تحديات كورونا باليمن «لا تزال قائمة»، وإن المهنيين العاملين في المجال الصحي، قلقين من تقليل المنحنى الوبائي الرسمي لتقديرات مدى انتشار كوفيد- 19 في اليمن لأسباب من بينها الافتقار إلى مرافق الفحص والتقارير الرسمية.

الكوادر الطبية أكثر عرضة للفيروس (أحمد الباشا/ فرانس برس)

3,1
من الاطباء، لكلّ 10 آلاف نسمة في اليمن، بحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية، وهي نسبة ضئيلة جداً

تعز ـ **زكريا أحمد**

انضم الطبيب اليمني، عبدالله الظرافي، مؤسس أقسام الجراحة في مستشفى الثورة الحكومي بمدينة تعز، إلى قائمة ضحايا فيروس كورونا الجديد، في اليمن الذي شهد مئات الوفيات من جراء أوبئة مختلفة هجمت على السكان والكوادر الطبية معاً طوال سنوات، وأنهكت البنية الصحية المتردية من جراء النزاع المتصاعد منذ عام 2014. قبل رحيل الظرافي، كانت الطبيبة اليمنية، عبير الأغبري، الاستشارية في أمراض النساء والولادة، والقائمة بأعمال عميد كلية الطب بجامعة تعز اليمنية، تعجز هي الأخرى عن هزيمة الفيروس، لتصبح الرقم 105، في قائمة الكوادر الطبية التي حصدها كورونا منذ تسجيل أولى إصاباته في العاشر من إبريل/ نيسان الماضي. ومن إجمالي 599 وفاة مسجلة في كشوف السلطات الصحية، تعرضت الكوادر الطبية الشحيحة أصلاً، لنزيف غير مسبوق من جراء الفيروس، ووفقاً لمصادر صحية لـ«العربي الجديد»، فقد خسرت جامعات «صنعاء» و«عدن» و«تعز» أكثر من 25 استشارياً ومحاضراً بكليات الطب الحكومية. وذكرت منظمة «ميد غلوبال» الدولية المتخصصة بالقطاع الصحي، في تقرير لها، أنّ الرقم مرشح للارتفاع في بلد يعاني من تدهور نظام الرعاية الصحية بشدة.

ووفقاً لنقابة الأطباء اليمنيين، فإنّ وفاة أكثر من 100 طبيب وعامل صحي من جراء كورونا، تشكّل «خسارة لبلد يعاني من نقص في الكوادر الطبية» خصوصاً خلال سنوات الحرب. ويعيد نائب نقيب الأطباء اليمنيين، محمد مهيوب، في حديث لـ«العربي الجديد» أسباب ارتفاع الوفيات بين الأطباء، إلى عدم توفر وسائل الحماية الشخصية، وأيضاً إلى تعرض الأطباء والصيادلة والممرضين إلى جرعات عالية من مخاطر الفيروس. ويقول مهيوب، إنّ رحيل هذه القائمة الطويلة، يعدّ خسارة فادحة لبلد يعاني من نقص في الكوادر الطبية، إذ لا يتوفر سوى عدد قليل من الأطباء مقارنة بعدد السكان (3,1 أطباء لكلّ 10000 شخص بحسب منظمة الصحة العالمية)، فيما دفعت الحرب مئات الأطباء إلى الهجرة».

ودفعت المنظمات الدولية، خلال الأسابيع الماضية، بعشرات الأطنان من المساعدات الطبية وأدوات الحماية الخاصة بالأطباء، لكنّ مصادر صحية تقول إنّها جاءت في الوقت الضائع بعدما قتل الفيروس كوكبة من الكوادر، فضلاً عن انحساره بشكل كبير. وما زال فيروس كورونا يشكل لغزاً غامضاً في الشارع اليمني، فبعد تحذيرات دولية بأنّ الوباء قد يقضّي على عشرات الآلاف وتوقعات بمليون إصابة، لم تسجل السلطات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً، منذ العاشر من إبريل/ نيسان الماضي إلا نحو الفي و62 إصابة، فيما تكتمت السلطات الحوثية بصنعاء عن حقيقة الوباء، وأرجعت ذلك إلى استراتيجية خاصة لحماية المجتمع من الهلع. وفي إطار الرقم الذي أعلنته لجنة الطوارئ التابعة للحكومة الشرعية، توفي نحو 600. لكنّ منظمات أممية تقول إنّ هذه الأرقام لا تعكس دقة ما حدث على الأرض، وتعيد ذلك إلى عجز السلطات اليمنية عن اكتشاف حقيقة الوباء. وبحسب أحدث الأرقام من نقابة الأطباء اليمنيين ومنظمة الصحة العالمية، يبلغ معدل وفيات كورونا باليمن 29 في المائة من إجمالي الإصابات المسجلة، وهو أعلى بخمس مرات من المتوسط العالمي الذي يقل قليلاً عن ستة في المائة. وتمثل وفيات الأطباء نحو 19 في المائة من إجمالي عدد الوفيات المعلنة، وهو رقم كبير وأعلى بسبع مرات عن المعدل العالمي.

ويقول أطباء يمنيون، إنّ وفاة 105 من العاملين في القطاع الصحي، يمثل كارثة في بلد يعاني من النقص المزمن في المهنيين الطبيين، وخسارة تمتد إلى المجتمع بأسره والبلد عموماً، لا سيما أنّ بعض أولئك الذين لقوا حتفهم كانوا من كبار الأطباء ومن القادة في مجالاتهم، وخسارتهم لا تعوض. وأودى الفيروس، بحياة ثلاثة من أبرز الأطباء اليمنيين، على رأسهم ياسين عبد الوارث، أحد كبار علماء الأوبئة باليمن، وسالم صالح محمد العمري، رئيس قسم الطب الباطني في جامعة عدن والدكتور عارف أحمد علي، اختصاصي الصحة العامة.

وعلى الرغم من حزم السلطات الصحية اليمنية بانحسار الوباء خلال الأسابيع الخمسة الماضية بشكل كبير، فإنّ الطبيب اليمني المقيم في ألمانيا، مروان الغفوري، يعتبر الرقم المسجل لوفيات الأطباء باليمن، بأنّه يعطي مؤشراً عن مستوى تفشي الوباء والعدد الحقيقي للوفيات من جراء كورونا. يقول الغفوري، عبر «فيسبوك» «سنلاحظ أنّ هناك معادلة ما للوفيات كالتالي: مقابل كلّ طبيب يفقد حياته بسبب كورونا، هناك ما بين 200 إلى 600 شخص عادي يفقدون حياتهم، وإذا وقفنا في الوسط، عند الرقم 400، فإنّ توقعاتنا تذهب إلى احتمال وفاة 36 ألف شخص بفيروس كورونا في اليمن».

وباستثناء محافظة حضرموت التي تسجل أرقام إصابات شبه يومية منذ عيد الأضحى الماضي، توقفت المختبرات المركزية بمحافظتي تعز وعدن عن تسجيل إصابات جديدة منذ أكثر من 6 أسابيع. وتظهر الإحصائية الرسمية الصادرة من لجنة الطوارئ الحكومية، أنّ محافظة حضرموت، بؤرة تفشي فيروس كورونا باليمن بأكثر من 950 إصابة، سجلت خلال شهر أغسطس/ آب الماضي، 178 إصابة و74 وفاة، فيما لم تسجل محافظة تعز، خلال الفترة نفسها سوى 11 إصابة فقط من دون أيّ وفيات. ولا تعرف الأسباب الحقيقية وراء الانحسار الغامض بمدينة تعز، ويقول مسؤول في المختبر المركزي لـ«العربي الجديد» إنّ أبواب المختبر ما زالت مفتوحة وهناك وفرة في محاليل الفحص، لكنّ الإصابات تكاد تكون معدومة في جميع مراكز العزل داخل المدينة. ويشير إلى أنّ الأيام الأخيرة من مايو/ أيار الماضي حتى مطلع يونيو/ حزيران الماضي، شهدت ذروة الإصابات، وكان هناك نقص حاد بمحاليل الفحص، لكنّ الناس كانوا يتعاملون مع أعراض كورونا باعتبارها حُمّيّات عابرة، وربما لهذا السبب قد يكون المجتمع اكتسب ما يعرف بمناعة القطيع.

وعلى الرغم من الانحسار الحاصل في البيانات الرسمية، كشف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في أحدث بيان له حول الوضع الصحي، إن تحديات كورونا باليمن «لا تزال قائمة»، وإن المهنيين العاملين في المجال الصحي، قلقين من تقليل المنحنى الوبائي الرسمي لتقديرات مدى انتشار كوفيد- 19 في اليمن لأسباب من بينها الافتقار إلى مرافق الفحص والتقارير الرسمية.

الكوادر الطبية أكثر عرضة للفيروس (أحمد الباشا/ فرانس برس)

المياه المعبأة تهدد الليبيين

طرابلس ـ **العربي الجديد**

حذر خبراء ليبيون من الاستهلاك الواسع لمياه الشرب المعبأة في قوارير بلاستيكية وزجاجية، في ظل تراجع الرقابة الرسمية على مصانع إنتاجها، مع وجود مؤشرات حول احتوائها على مواد لا تسمح بها الضوابط والقوانين ما يعرض صحة المواطن للخطر.

وتغرق المحال التجارية بعشرات من العلامات التجارية لمياه الشرب المعبأة «من دون الأخذ بالمعايير القياسية المعتمدة من الجهات الحكومية» بحسب الباحث محسن سلامة. ويذهب الأكاديمي المتخصص في علوم التغذية، الى أبعد من ذلك، متهماً السلطات بـ«عدم تطوير المواصفات القياسية الخاصة بمياه الشرب المعبأة» مشيراً إلى أنّ مشروع تطوير المواصفات ما زال محفوظاً في الأدراج، بالرغم من جهوزيته منذ عام 2016».

نقص الاملاح لدى المواليد رُصد بوضوح في السنوات الماضية

ومنذ نوفمبر 2017، حذرت بلدية العاصمة طرابلس، من مخاطر استهلاك مياه الشرب المعبأة، كاشفة عن نتائج تحاليل بعض العينات من مياه الشرب المعبأة ومياه الآبار، أجريت في مختبر تحليل المياه بمقر البلدية. وأكدت نتائجها أنّ ثلاث عينات من أصل ثماني عشرة من المياه المعبأة غير مطابقة للمواصفات، كما أكدت أنّها أحالت النتائج إلى جهاز الحرس البلدي، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة كافة. لكنّ عبد الفتاح الباشا، المسؤول في جهاز الحرس البلدي، يعزو عجز السلطات عن الحدّ من هذه التجاوزات بالأوضاع الأمنية والانقسامات التي تعانيها البلاد، مشيراً إلى أنّ بعض مصانع المياه الكبرى تعمل في أراض خارج سيطرة حكومة الوفاق المعترف بها دولياً. ويلفت الباشا «العربي الجديد» إلى أنّ حملات التوعية والتحذير من مخاطر المياه المعبأة التي تنفّذها جهات تطوعية أو رسمية لا تلقى تجاوباً بسبب أزمة المياه التي تعانيها البلاد.

في المقابل، يرى طارق مناع، وهو من سكان طرابلس، في كلام المسؤول بالحرس البلدي «تهرباً من المسؤولية، فلا يمكن لمواطن أن يرمي بنفسه للمرض والخطر». ويشرح مناع أسباب اعتراضه بالقول لـ«العربي الجديد»: «على الجهات المعنية تحديد أسماء العلامات التجارية المحظورة حتى يمكنني كمواطن مقاطعتها، لكنّ التحذير بشكل عام يفقده مصداقيته الرسمية».

يتفق سلامة مع أسباب اعتراض هذا المواطن، لكنّه يؤكد من جانب آخر على عدم وجود وعي لدى المواطن الذي يقبل على استهلاك مياه تُطرح في المحال، مؤكداً أنّ أغلب المطروح للاستهلاك لا تتوفر فيه المطابقة الرسمية للمواصفات بالرغم من حصول معظمه على تراخيص رسمية. ويلفت سلامة، في إطار اهتمامه بقضية تلوث المياه في البلاد، إلى أنّ السلطات لم تعتمد حتى الآن مشروع المواصفات الجديد المعدّ منذ عام 2016 وأعلن عنه في ندوة رسمية شارك فيها عدد كبير من الخبراء، لتبقى التراخيص الممنوحة معتمدة على مواصفات قديمة وتعتريها هي الأخرى تجاوزات. وبتفصيل أكثر، يقول إنّ «المختبرات الرسمية التي من الضروري أن تعتمد الموافقات الرسمية على أساسها، متوقفة عن العمل منذ سنوات طويلة، وبالتالي يجري الاعتماد على مختبرات خاصة معظمها لا يختبر الجانب البيولوجي ويتوقف فقد عند الجانب الكيميائي». ويؤكد أنّ بيان بلدية طرابلس عام 2017 اعتمد على تحاليل مختبرات خاصة تقتصر على التحليل الكيميائي فقط. بدوره، يؤكد مناع أنّه شاهد مواد راسبة واضحة بالعين المجردة داخل عبوات البلاستيك الكبيرة للمياه المعبأة، كما يؤكد أنّ درجة الحرارة المرتفعة في فصل الصيف تؤثر بشكل مباشر على عبوة البلاستيك وتغير من طعم الماء فيها.

يتحدث سلامة عن تجاوزات كبيرة رصدها أثناء بحوثه الميدانية داخل مصانع المياه خلال مراحل التصنيع التي تجري من دون أيّ رقابة، موضحاً أنّها «تبدأ من مرحلة الفلترة لتصفية المياه الجوفية من شوائبها، مروراً بمرحلة التعقيم التي تتم عادة باشعة لا يتوفر حدّ المسموح فيها والممنوع لدى أغلب المصانع، أما أهم المراحل وهي مرحلة التعبئة فتجري في الغالب من قبل عمال لا يمتلكون بالضرورة سجلاً طبياً نظيفاً.

حول مضاعفات تجاوزات مصانع المياه المعبأة على صحة المواطن تؤكد الطبيبة عائشة الصغير، أنّ مخاطر وجود جرثيات بلاستيكية في مياه الشرب مشكلة تتجاوز البلاد فهي مشكلة عالمية ناقشتها دول عدة، لكنّها تؤكد على خطر النقص الحاد في أملاح المياه المعبأة على صحة الإنسان. وتقول الصغير لـ«العربي الجديد» إنّ «نقص الأملاح مضرّ بالأجنة بالدرجة الأولى، فظاهرة نقص الأملاح لدى المواليد الجدد يمكن رصدها بوضوح في السنوات الماضية». وتقول إنّ «الماء إذا لم يتوفر على أملاح لإذابتها فسيضطر لإذابة الأملاح في جسم المستهلك وسيؤدي إلى نتائج ضارة جداً بمرور الوقت». لكنّها تلفت إلى مخاطر قريبة بسبب اعتماد أغلب مصانع المياه المعبأة على المياه الجوفية التي تاكد تلوثها بشكل كبير بالمخلفات الصناعية والمواد الصلبة ومياه الصرف الصحي.

متوفرة بأشكال مختلفة في المتاجر (محمود تركية/ فرانس برس)

مصر: غضب طلابي بسبب زيادة «رسوم الكارنيه»

لا يكفي المصريون، خصوصاً الفقراء منهم، ما يعيشونه في ظل الأزمة الاقتصادية وتفشي كورونا، لتعمد الجامعات الى زيادة الرسوم

القاهرة ـ **العربي الجديد**

رغم نفي المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري وجود أي زيادة على مصاريف رسوم الجامعات خلال العام الدراسي الجاري، إلّا أنّ بعض الجامعات الحكومية قررت زيادة الرسوم بالنسبة لطلاب الانتظام أو الانتساب أو ما يعرف باسم «رسوم الكارنيه»، بنسبة تتراوح ما بين 100 و200 في المائة، بعد انتظام الدراسة في الجامعات رسمياً، على غرار ما حصل في المدارس الحكومية. ويمكن لطالب الثانوية العامة الحاصل على مجموع كلّي أقلّ من الحد الأدنى المحدّد للكلية، الالتحاق بها عن طريق الانتساب الموجه (إذا كانت تطبّق هذا النظام)، أي أنّه يقبل من مجموع أقل من الانتظام، ويكون ذلك في مقابل دفع رسوم دراسية أعلى من الرسوم المقرّرة للانتظام.

أمر أثار حالة من الغضب بين الطلاب وأولياء الأمور، وسط أنباء مؤكّدة عن زيادة مماثلة لمصاريف المدينة الجامعية، وتقسيم نظامها إلى قسمين؛ مبيت من دون وجبات، ومبيت مع وجبات، لترتفع المصاريف الشهرية للمدينة الجامعية إلى 550 جنيهاً (نحو 31 دولاراً) شهرياً للوجبات والإقامة.

وكانت جامعات عين شمس وحلوان وبنها والزقازيق وطنطا وبني سويف وأسيوط قد سجلت ارتفاعاً كبيراً في رسوم الكارنيه لتصل إلى 1300 جنيه (نحو 87 دولاراً) بكلية الطب البيطري بدلاً من 500 جنيه، و1500 جنيه (نحو 95 دولاراً) في كليات الطب البشري والصيدلة والهندسة، بالإضافة إلى زيادة رسوم الساعات المعتمدة لتصل من 6000 جنيه (نحو 382 دولاراً) إلى 12000 جنيه (نحو 764 دولاراً) لكليتي الطب البشري وطب الأسنان، ومن 5000 جنيه (نحو 318 دولاراً) إلى 10000 جنيه (نحو 636 دولاراً) لكليات الهندسة والمعلومات والذكاء الاصطناعي والصيدلة والعلاج الطبيعي، ومن 4000 جنيه (254 دولاراً) إلى 8000 جنيه (نحو 509 دولارات) لكليات الطب البيطري والزراعة والعلوم العلوم لتصل إلى 1200 جنيه (نحو 76 دولاراً) علماً أنها كانت 400 جنيه (نحو 25 دولاراً).

وزادت رسوم الكليات النظرية في عدد من الجامعات بشكل كبير بحجة الاستغناء عن الكتب ووضع المقررات على أسطوانات مدمجة في ظل أزمة كورونا. وارتفعت رسوم كلية الحقوق إلى 1600 جنيه (نحو 101 دولار) بدلاً من 300 جنيه (نحو 19 دولاراً) العام الماضي، و2000 جنيه (نحو 127 دولاراً) في كلية الآداب في حال الانتظام في الحضور و2500 جنيه (نحو 159 دولاراً) في حال الانتساب، و1800 جنيه (نحو 114 دولاراً) في كلية الآداب في حال الانتظام و2200 جنيه (نحو 140 دولاراً) في حال الانتساب.

ويكشف مسؤول إداري في جامعة «عين شمس» أنّ زيادة الرسوم تعدّ أزمة حقيقية بالنسبة للطلاب، موضحاً أن أساتذة الكليات النظرية لن يلتزموا بتحميل الكتب الخاصة بهم على أسطوانات، بل سيضعونها في المكتبات التي يتعاونون معها كل عام، مضيفاً أن عمداء الكليات غير ملتزمين بقرارات المجلس الأعلى للجامعات، بعدم زيادة الرسوم هذا العام تماشياً مع الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا. ويشير إلى أن جامعة عين شمس من الجامعات التي أصرّت على رفع الرسوم، على الرغم من الظروف والأزمات الاقتصادية التي يمر بها الجميع، وقد برّرت الأمر بالانتقال من الورقي إلى الرقمي، موضحاً أن عدداً من رؤساء الجامعات يعتبرون أن الزيادة طبيعية، بل هي بسيطة إذا ما قورنت بالخدمات المقدمة للطلاب. ويتوقع أن تتخذ الجامعات الأخرى خطوات مماثلة في حال سمحت الظروف بذلك.

كيف لنا تامين رسوم الكارنيه والكتب وبدل المواصلات؟

في المقابل، يرفض الطلاب تلك الزيادات الكبيرة، معتبرين أنها كبيرة وغير مبررة. أيمن السيد، وهو طالب في كلية التجارة، لا يسعه إلا طلب العون من الله لسداد رسوم الكارنيه حتى يتمكن من دخول الجامعة وحضور المحاضرات. أما حمادة نصير، وهو في كلية الحقوق، فيقول: «كان الله في عون الأهل»، واصفاً الجامعات الحكومية بـ «اللصوص، إذ لم تعد تختلف كثيراً عن الجامعات الخاصة».

وتسال شيماء وحيد، وهي في كليّة الآداب: «كيف لنا تامين رسوم الكارنيه والكتب وبدل المواصلات؟ حرام اللي بيحصل (ما يحصل). هم عاوزين يبطلوا (يريدون إنهاء) التعليم الحكومي والاكتفاء بالخاص بتاع أصحاب الذوات (الأغنياء)».

كذلك، يقول رمضان محمود، وهو طالب في كلية الصيدلة إن «تلك الزيادات غير مبررة، ونظام التعليم غير واضح المعالم نتيجة لتفشي وباء كورونا. وفي ظل إعلان بعض الجامعات اللجوء إلى التعليم الإلكتروني استجابة لأزمة كورونا التي يبدو أنها لن تنتهي قريباً، كان الأجدر عدم رفع الرسوم هذا العام أو رفعها بنسبة بسيطة جداً». في السياق نفسه، يؤكد حازم محمد، وهو طالب في كلية التربية، أن «آلاف الطلاب يعملون خلال فترة الإجازة لمساعدة عائلاتهم في تامين مصاريف الدراسة، الكثير من الطلاب يدخرون المال من أجل تامين الـ 500 جنيه التي ارتفعت إلى أكثر من 2000 جنيه، ما حدث حرام، وهذه قرارات خاطئة تتخذ داخل الغرف المكيفة».

في جامعة عين شمس (الأناضول)

فسبكة

في إعلان لإحدى شركات تكرير المياه وتعبئتها في ليبيا، طالب المستخدمون بمنع التلوث بالدرجة الاولى حفاظاً على صحة المواطنين. وقال احدهم في تعليق على «فيسبوك»: «أهم نقطة، ان توضع المياه التي تخرج من مصنعكم، داخل سيارات مغطاة، او حافظات، وليس كما يحصل مع كثير من الشركات، حيث توضع عبوات المياه وصناديق القوارير في شاحنات مكشوفة تحت الشمس من دون حسيب او رقيب، مع ما للحرارة المرتفعة من اثر سلبي على المياه».

قصة لاجئة

ترفض مريم ان تطلب مساعدة، فهي تعيش وحدها اليوم وتعمل في إعداد مأكولات شعبية مطلوبة في عين الحلوة

مريم عبد العزيز
تحترف إعداد مأكولات شعبية

صيدا ـ **انتصار الدنان**

قبل خمس سنوات، عندما أوقفت المؤسسات كفالة ابنها اليتيم بعد بلوغه الثامنة عشرة، بدأت البحث عن سبيل لتامين معيشتهما واحتياجاتهما الضرورية، فعملت على إعداد المفتول أو المغربية، والكروش والفوارغ (مأكولات شعبية)، والصعتر، والمكدوس (باذنجان مخلل مع زيت وثوم وفلفل وجوز عادة). هي الفلسطينية مريم إبراهيم عبد العزيز (52 سنة) من بلدة عمقا بفلسطين، المقيمة في مخيم عين الحلوة، في صيدا جنوبي لبنان. تقول: «أنا امرأة أرملة منذ أربع وعشرين سنة، فقد توفي زوجي إثر إصابته بمرض السرطان في الطحال، وبعد عذاب دام سنة ونصف، وكان ابني حين وفاة زوجي يبلغ من العمر سنة وشهراً فقط، ولم يكن لديّ معيل يساعدني في تامين مصاريفي أنا وابني».

تضيف: «بعد وفاة زوجي لم أضطر للعمل، فقد تكفلت مؤسسات خيرية بالإنفاق على ابني حتى بلغ الثامنة عشرة، لكن بعدها أوقفوا الكفالة، فبدأت في قطاف وتجهيز وبيع الصعتر. هذه السنة لم أوفق كثيراً في موسم الصعتر، إذ كنت سنوياً أقطف 200 كيلوغرام أبيعها كلها، لكنني هذه السنة لم أوفق ببيع أكثر من 24 كيلوغراماً بسبب ارتفاع أسعار تجهيزه وبالتالي ارتفاع كلفته عليّ». وتقول: «كذلك، أعدّ المكدوس وأبيعه، وهذه السنة أيضاً لم أتجرأ على إعداده، بسبب ارتفاع أسعار كلّ مواده بشكل جنوني».

لكن، مع ذلك، تستمر مريم في إعداد المأكولات الشعبية كالفوارغ والمفتول: «الناس يطلبون بشكل دائم هذه المأكولات، لذلك فأنا على الدوام أجهزها للأشخاص الذين يشترون ما يحتاجه إعدادها، إذ أنظفها وأعدها لهم جاهزة للطهي، ويقتصر دخلي حالياً عليها».

تعود بالحديث إلى بداية عملها: «بعدما توقفت المؤسسات عن دفع الكفالة لابني، تعذبت طوال سنة كاملة، إلى أن وجدت البديل في العمل، فحماتي مسنّة وكانت تحتاج إلى من يرعاها ويهتم بها، كما كانت في حاجة إلى أدوية دائمة، وهذه الأدوية تحتاج إلى المال، إذ ليس كلها متوفراً في عيادات الأونروا».

وتعيش مريم اليوم وحدها بعدما تمكنت من ترميم البيت المهدم الذي كان لها ولزوجها، والذي رفضت وكالة «الأونروا» طلبها لترميمه، وأعطته لابنها الذي يعيش اليوم فيه مع زوجته وابنته وابنه أيضاً. تقول: «صحيح أنّ عملي مرهق، خصوصاً حين أخرج إلى الجبل للبحث عن الصعتر وقطافه، وحمله إلى المخيم، لكن لا وسيلة أمامي سوى هذا العمل الذي يكفيني، فأنا لا أتقاضى راتبًا من أيّ مؤسسة أو تنظيم، وزوجي لم يكن عضواً في تنظيم حتى يكون له راتب نعتاش منه، كما لا أستطيع أن ألقي بحملي على ابني الذي باتت لديه أسرة».